تهذيب الآثار

وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار

لأبي جعفر الطبري

محمد بن جرير بن يزيد

٢٢٤ - ٣١٠ هـ

مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤)

قرأه وخرج أحاديثه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

" ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال "

أبو عمرو بن العلاء

مطبعة المدني

المؤسسة السعودية بمصر

٦٨ شارع العباسية - القاهرة . ت : ٨٢٧٨٥١

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مصر الجديدة
٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

الخميس : غرة جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ
٢٥ فبراير ١٩٨٢ م

الحمد لله المقدسةِ أسماؤه ، السابغةِ آلاؤُه ، الواسعةِ رحمتُه ، المنجيَةِ مَغْفرتُه . والحمدُ لله الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدينِ كُلِّه ، والحمد لله وحدهُ الذى هدانا إلى اتّباع رسوله بلا حولٍ منّا ولا قوّةٍ ، وأيَّدنا بالاعتصام بسنّته التى حملها إلينا أصحابُه مصابيحُ الهُدَى ، الذين أطفأوا بنور الحقِّ الذى حملوه وعملوا به ، كُلَّ منارٍ للشركِ والضلالِ ، وعبادةِ الأوْثانِ ، واتخاذِ الأنداد ، وافتراءِ الولد على الأحدِ الصَّمد ، الذى لم يلِدْ ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ له كُفُواً أحدٌ .

وصلاةُ الله وسلامُه على النبيِّ الأُمِّى الذى ختم الله به بِعْثَةَ الأنبياءِ والرسل ، فآتاهُ الكتاب ومِثْلَه معه ، فنطق بالحكمة وجوامع الكلم ، فكان قوله

وفِعلُه وإقرارُه سُنَّةً مبيِّنةً للناس ما أُنزِل إليهم ، يؤدِّيها سَلَفٌ إلى خَلَفٍ ، وأوجب الله عليهم أنْ يأخذوا سُنَّته بالطَّاعة والتسليم ، وبيَّن رسول الله ﷺ ذلك بقوله : « من أطاعِنى فقد أطاع الله ، ومن عَصَانى فقد عَصَى الله » ، ثم بشَّرهم وأنذرهم فقال : « كُلُّ أمَّتِى يدخلون الجنَّةَ إلاَّ من أَبَى . قالوا : ومن يَأْبَى ؟ قال : من أطاعَنى دَخَل الجنَّة ، ومن عَصَانى فقد أَبَى » .

اللهم صلِّ على البشير النذير صلاةً دائمة ، وسلِّم عليه سلاماً مباركاً سَرْمَداً ، وسلام الله ورحمته وبركاته عليه وعلى أبويه إبرهيم وإسمعيل ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمد لله ربِّ العالمين .

* * *

كتاب تهذيب الآثار ،
وما بقى منه ، وما قاله العلماء فيه

كتابُ « تهذيب الآثار ، وتفصيلُ معانى الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار » ألّفه أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى الإمام ، على ترتيب المسانيد كما سيأتى ، وهو أجزاءٌ ، نجا من الضياع منها ثلاثة أسفارٍ : سِفْرٌ فيه قسم من « مسند عمر بن الخطاب » ، وسفرٌ فيه الجزء الآخر من « مسند علىّ بن أبى طالب » ، وسِفْرٌ فيه قسم من « مسند عبد الله بن عباس » ، رضى الله عنهم .

١ — وما بقى من « مسند عمر بن الخطاب » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريلّى بإستانبول ، تحت رقم : ٤١٣ ، وعدد أوراقها : ١٣٣ ورقة .

٢ — وما بقى من « مسند على بن أبى طالب » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريلى أيضاً ، تحت رقم : ٢٧٠ ، وعدد أوراقها : ٨٤ ورقة .

٣ — وما بقى من « مسند عبد الله بن عباس » ، مخطوطة محفوظة بمكتبة كوبريلّى أيضاً تحت رقم : ٢٦٩ ، وعدد أوراقها : ١٩٦ ورقة .

وخطوط هذه الأسفار الثلاثة مختلفة ، وليس على نسخةٍ منها تاريخ نسخها . فهى كانت ، إذن ، ثلاث نُسَخٍ ، بقى ، فيما نعلم ، من كُلِّ نسخة منها جزء واحدٌ . وأقدمهنّ خطًّا « مسند على » ، يوشك أن يكون من خطِّ أواخر القرن الرابع ، ثم يليه « مسند عمر » ، فى نحو هذا التاريخ . وأما « مسند عبد الله بن عباس » ، فهو ، على الأرجح ، من خطوط أواخر القرن الخامس وأوائل السادس .

...

وكتاب « تهذيب الآثار » ، من أجَلِّ كتب أبى جعفر ، نهج فيه نهجاً فريداً لم يُسْبَقْ إليه ، ولا يشبهُه شيءٌ من الكتب التى أُلِّفت بعده . ولولا أنّه مات قبل إتمامه ، لكان عُمْدةً عند علماء الحديث وأئمة الفقه . ومع ذلك ، فقد أثنى عليه العلماء ، ونقلوا منه نقولاً كثيرة ، وأكثرهم نقلاً عنه فى كتبه ، الحافظ ابن حجر ، (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) ، فى « فتح البارى » ، و « تهذيب التهذيب » ، وغيرهما من كتبه = ثم ابن التُرْكُمانىّ ، (٦٨٣ – ٧٥٠ هـ) ، فى « الجوهر النقىّ ، فى الردّ على البيهقىّ » ، فيما أعلم .

١ – وذكر هذا الكتابَ النّديمُ ، (... – ٤٣٨ هـ) فى « الفهرست » ، فقال حين ساق أسماء كتب أبى جعفر : « كتابُ تهذيب الآثار ، ولم يتمَّه ، والذى خرج منه ما أنا ذاكرُه » ، غير أنه لم يذكر ما وَعَد به ، لخرمٍ واقع فى نسخة الفهرست .

٢ – وذكره الخطيب البغدادى ، (٣٩٢ – ٤٦٣ هـ) ، فى ترجمته فى تاريخ بغداد (٢ : ١٦٣) فقال وهو يذكر بعض كتبه : « ... وكتابٌ سمّاه : تهذيب الآثار ، لم أرَ مثله فى معناه ، إلاّ أنّه لم يُتمَّه » .

٣ – وذكره ياقوت الحمويّ ، (٥٧٤ – ٦٢٦ هـ) ، فى كتابه « معجم الأدباء » ، (٦ : ٤٤٨) ، وعدّد كتب أبى جعفر فقال : « ومنها كتاب : « تهذيب الآثار ، وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار » ، وهو كتابٌ يتعذّر على

العلماء عَمَلُ مثله ، وتَصْعُب عليهم تَتِمّته . قال أبو بكر بن كامل[١] : لم أَرَ بعدَ أبي جعفر أجمع للعلم وكُتُب العلماء ، ومعرفة اختلاف الفقهاء ، وتمكُّنه من العلوم = منه . لأنّى أروضُ نفسى فى عمل « مسند عبد الله بن مسعود » فى حديث منه ، نظيرَ ما عمله أبو جعفر ، فما أحسنُ عمله ، ولا يستَوِى لى » . ثم قال أيضاً يذكر نصيحة أبى جعفر لتلاميذه ، فيما روى عنه ياقوت (٦ : ٤٤٩) : « وكان (يعنى أبا جعفر) يجتهد بأصحابه أن يأخذوا « البسيط » و « التهذيب » ، [٢] ويَجِدُّوا فى قراءَتهما ، ويشتغلوا بهما دون غيرهما من الكتب » .

٤ – وذكره تاج الدين السبكىّ ، (٧٢٧ – ٧٧١ هـ) ، فى كتابه « طبقات الشافعية » ، (٣ : ١٢١) ، فقال : « وابتدأ تصنيف كتاب « تهذيب الآثار » ، وهو من عجائب كتبه . ابتدأ بما رواهُ أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، ممّا صحّ عنده سندُه ، وتكلّم على كل حديثٍ منه بعِلَله وطُرُقه ، وما فيه من الفقه والسُّنَن ، واختلاف العلماء وحُجَجهم ، وما فيه من المعانى والغريب . فتمَّ منه : « مسند العشرة ، وأهلِ البيت ، والموالى ، ومن مسند ابن عباس قطعةٌ كبيرة ، ومات قبل تمامه » ، ثم نقل كلام الخطيب البغدادى .

٥ – وذكره آخرهُم الحاجُّ خليفة ، (١٠١٧ – ١٠٦٧ هـ) ، فى كشف الظنون ، (١ : ٥١٤) ، فقال : « تهذيب الآثار ، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المُتَوفَّى سنة ٣١٠ ، عشر وثلثمئة ، وهو كتابٌ تفرَّد فى بابه بلا مشارك » .

* * *

(١) أبو بكر ، أحمد بن كامل بن خلف القاضى البغدادى الحافظ ، أحد أصحاب محمد بن جرير الطبرى ، ولد سنة ٢٦٠ ، وتوفى سنة ٣٥٠ هـ ، وهو أحد المشهورين فى علوم القرآن ، وكان عالماً بأيّام الناس ، والأحكام ، والنحو ، والشعر ، وتواريخ أصحاب الحديث . قال ابن رزقويه : لم تَرَ عينى مثلَه .

(٢) « البسيط » فى أحكام شرائع الإسلام » ، من كتب أبى جعفر فى الفقه ، ولم يتمّه أيضاً .

ترتيب ما بقى من تهذيب الآثار

وأوفَى ما قيل آنفاً فى صفة كتاب « تهذيب الآثار » ، هو ما كتبه تاج الدين السبكى (رقم : ٤) ، فذكر ترتيب المسانيد ، أولها « مسند العشرة » ، وهم العشرة المبشرون بالجنة : (١) « أبو بكر » ، (٢) وعمر بن الخطاب ، (٣) وعثمانَ بن عفان ، (٤) وعلىٌّ بن أبى طالب ، (٥) وطلحة بن عبيد الله ، (٦) والزبير بن العوّام ، (٧) وسعد بن أبى وقاص ، (٨) وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، (٩) وعبد الرحمن بن عوف ، (١٠) وأبو عبيدة بن الجرّاح .

وهذا الترتيب نقلتُه من ترتيب « مسند أحمد بن حنبل » ، ولكنه ترتيبٌ غير مُتَّفق عليه ، فيما بعد الأربعة الخلفاء الراشدين بترتيب ولايتهم . ولذلك ، فإن أبا جعفر حين انتهى من « مسند على » ، وهو الرابع ، أتبعه الخامس « مسند عبد الرحمن بن عوف » ، وهو التاسع فى ترتيب الإمام أحمد . دليلُ ذلك أنه جاءَ فى آخر نسخة « مسند على » (ص : ٢٨٨) : « آخر مسند أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضوان الله عليه ، يتلوه ، إن شاء الله ، فى الذى يليه : ذكر مالم يمضِ ذكره من حديث « عبد الرحمن بن عوف رحمة الله عليه ، عن النبىّ ﷺ » .

من أجل ذلك ، كتبت تحت « مسند على » رقم : ٤ ، وسيكون « مسند عمر » برقم : ٢ ، إن شاء الله ، أما « مسند ابن عباس » فلا أدرى ما موقعه من ترتيب أبى جعفر ، لأنه يأتى بعد « مسند العشرة المبشرين » ، ثم « مسند أهل البيت ، ثم « مسند الموالى » ، ثم « مسند بنى هاشم » ، (كما فعل أحمد فى مسنده) ، وهو آخرهم عند أحمد ، وترتيبهم عند أحمد : « مسند العباس بن عبد المطلب / مسند الفضل بن العباس / مسند تمام بن العباس / مسند عبيد الله ابن عباس / مسند عبد الله بن عباس » ، وأرجِّح أنه كان آخرهم أيضاً عند الطبرىّ ، لأنى رأيت الإمام أحمد ، أتبع « مسند عبد الله بن عباس » ، « مُسْنَد عبد الله بن مسعود » = ورأيت أبا بكر بن كامل يقول (رقم : ٣ آنفاً) إنه راض

نفسه فى عمل « مسند عبد الله بن مسعود » ، كأنه كان يعنى أن يتمم ما بدأه أبو جعفر ، ولعله كان مذكوراً فى آخر « مسند عبد الله بن عباس » ، [١] وبمثل قوله فى آخر « مسند على » : « يتلوه إن شاء الله فى الذى يليه : ذكر مالم يمض ذكره من حديث عبد الله بن مسعود رحمة الله عليه ، عن النبىّ ﷺ » ، فأراد أبو بكر أن يتمّ عَمَل شيخه ، ثم عجز وأقرَّ بعجزه .

لذلك ، سأترك « مسند عبد الله بن عباس » ، بلا رقم يدلُّ على ترتيبه ، بلا تثريب علىّ فى ذلك إن شاء الله ، وعلى كل حال ، فقد نصّ السبكى فى رقم (٤) على أنه مات قبل أن يتم « مسند ابن عباس » . فهو آخر ما كتب أبو جعفر من « تهذيب الآثار » .

...

منهج أبى جعفر فى تهذيب الآثار

وقول التاج السبكى (رقم : ٤) فى صفة منهج أبى جعفر فى كتابه هذا : « وتكلّم فيه على كُلّ حديثٍ منه بِعِلَله وطُرُقه ، وما فيه من الفقه والسنن ، واختلاف العلماء وحججهم ، وما فيه من المعانى والغريب » ، صفة صادقة مطابقة لما تقرؤه فى هذا الكتاب ، [٢] إلاّ شيئاً يسيراً أغفله وهو مُهِمٌّ : أن أبا جعفر حين يفرُغ من ذكر اختلاف العلماء ، وذكر حججهم فى اختلافهم ، يتبعُه بصواب القولِ عنده ، أىْ بمذهبه هو فى المسألة ، وحُجَّته فى صواب ما يذهبُ إليه ، على الأصولِ التى قرَّرَها فى كتابه « كتاب الرسالة » ، كما أشار إلى

---

(١) الباقى عندنا من « مسند عبد الله بن عباس » ، تابع لجزء سبقه . كما ستتبين ذلك فى أول المسند ، إن شاء الله ، بعد طبعه .

(٢) لم يخالف أبو جعفر منهجه هذا إلاّ فى موضع واحد من « مسند على » ، (الحديث : ٩ – ١٢) ، ص : ١٠٦ ، فإنه لم يذكر لهذه الأخبار علةً كعادته ، وسياق كلامه بعد قوله : « القول فى علل هذا الخبر » ، يدلّ على أنّ هذا من عمل أبى جعفر نفسه ، لا من سهو ناسخ أو كاتب ، وانظر ص : ١٠٦ ، التعليق : ١

ذلك فى (ص : ٣٣ ، ٣٤) . [١]

وقد أوقفنا أبو جعفر فى هذا الجزء من كتابه على أنه صدّره بمقدمةٍ فى « مسند أبى بكر » وهو أول الكتاب ، ذكر فيها ، فيما نرجّح ، شروطَه ومنهجه فى تأليف هذا الكتاب ، وذلك حين سَرَدَ الأخبار التى جاءتْ فى ذكر الرجُل الذى نادى بمنىً بالنهى عن صوم أيّام التشريق عن أمر رسول الله ﷺ إياهُ بذلك ، واختلاف الرواية فى اسم المنادى بذلك من الصحابة ، فقال أبو جعفر :

« فإن قال لنا قائل : ما أنت قائل » فى هذه الأخبار التى رويتَها لنا ؟

فإن قلت : إنها صحاحٌ ، قلنا لك : فما وجهُ اختلافها فى المنادى الذى نادى بالنهى عن صوم أيام التشريق ، عن أمر رسول الله ﷺ إيّاه بذلك ؟

وإن قلت : إنّها غير صحاحٍ ، قيل : فما وجْهُ ذكرك لها ، وقد شرطتَ لنا فى أوّل كتابك هذا ، أنّك لا تَرْسُم فيه إلاّ ما كان عندك صحيحاً ؟

قيل : أمّا الأخبارُ التى ذكرناها ، فإنّ منها عندنا صحاحاً ، ومنها غيرُ صحاح . ولم نذكر ما كان عندنا غيرَ صحيح ، استشهاداً به على دين ، ولا على الوجه الذى شرطنا فى كتابنا هذا أن لا نذكره = إذْ كان الذى شرطنا فى أوّل كتابنا هذا تَرْكَ ذكرِهِ فيه ، هو ما لا نراهُ فى الدين حجةً ، إلاّ الحكايةَ عمَّن احتجَّ به فى توهين خَبَرٍ ، أو تأييد مقالة هو بها قائِلٌ ، عند ذكر مقالته ، وما اعتلّ به لها .

وإنّما أحضرنا ذكْرَ ما لم نرَ من هذه الأخبار صحيحاً فى هذا الموضع ، لاعتلال من اعتلَّ به فى توهين خبر « يوسف بن مسعود الثقفى » ، الذى رواه يحيى ابن سعيد حكايةً عنه ، [٢] لا احتجاجاً به منّا . على أنّ ذلك كُلّه لو كانَ

---

(١) « كتاب الرسالة » ، هو فيما أرجح ، فى أصول مذهبه ، وضعه على غرار « كتاب الرسالة » للإمام الشافعى ، رضى الله عنهما .

(٢) يعنى الأخبار : ٣٩٣ – ٣٩٦ من مسند علىّ هذا .

صحيحاً ، لم يكن فى اختلاف الرُّواة فى اسم الذى سمعوه ينادى بما ذكرنا يومئذٍ = ما يُوَهِّن الخبر ، ولا يُزيله عن أن يكون حجّةً على من دانَ بتصحيح القول بخبرِ الواحد العَدْلِ . وذلك أنَّه جائزٌ أن يكون رسولُ الله ﷺ ، وجَّهَ ذلكَ اليوم كُلَّ رجلٍ ممَّن ذُكِر أنه سُمِع ذلك اليوم ينادى بما كان ينادى به فى ناحيةٍ من نواحى مِنىَ ، فسمع أهلُ كلِّ ناحية منها من وُجِّه إليها ، فأخبروا باسم مَنْ سمعوه ينادى بذلك .

= وذلك ، إذا كان كذلك ، لم يكن اختلافاً ، بل يكون تأييداً وتوكيداً . وغيرُ جائزٍ حَمْل ما حملته الثقاتُ من الآثار على الفاسدِ من الوجوه ، ولها فى الصحة مخرجٌ » . (مسند علىٍّ هذا ، ص : ٢٧١ ، ٢٧٢)

فبيِّنٌ جدًّا أنّ أوّل شروطه فى كتابه ، هو ذِكرُ ما صحَّ عنده سندُه من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وتركُ ذكرِ ما لم يصحَّ عنده سنده . وإذا ذكر ما لم يصحَّ سندُه ، فإنما يذكُرُه لأنه ممّا احتجَّ به محتجٌّ فى تأييد مقالة يقول بها ، أو فى توهين خبر هو عنده صحيحٌ ، ولكنه حين يذكره ، لا يذكره استشهاداً به على دينٍ . ومن شرطه أيضاً أن يفصِّل القول فى الآثار الصحيحة ، إذا اختلفت فى ظاهرها ، ليجمع بينها على وجه يخرجُها مخرجاً صحيحاً ، بريئةً من الاختلاف الظاهر عند أوّل النظر ، وذلك لأنه غيرُ جائزٍ عندهُ ، حملُ ما حملتْه الثقات من الآثار عن رسول ﷺ على الفاسد من الوجوه ، ولها فى الصحة مَخْرج . وانظر مثال ذلك فى (الحديث : ١ ، ١ م) ، والأخبار : ١ — ٨٦ ، ثم ما قاله بعد ذلك (ص : ٣٣ ، ٣٤) ، فى الجمع بين حديث : « لا عَدْوى ولا طِيَرةَ ولا صَفَر ، وحديث : « لا يُوردُ ممرِضٌ على مُصِحٍ » ، وحديث : « فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد » ، وحديث : « لا تُديموا النظر إلى المجذَّمين » ، وسائرِ أخبار هذا البابِ .

وليس هذا موضع استخراج شروط أبى جعفر التى نرجّح أنه ذكرها فى مقدمة « تهذيب الآثار » ، لكنّه موضع تنبيه لذلك ، لمن يرَى فى نفسه قدرةً على

استخراج قواعد أبي جعفر في تصحيح الأحاديث والآثار ، وعلى تبيان طريقته في الجمع بين معاني الآثار المختلفة ، وعلى استنباط أصوله التي بنى عليها مذهبه في الفقه . وهذا أمرٌ ينبغي أن ينتدبَ له من يرى في نفسه القدرة عليه ، بعد ما أصابَ كتبه التي كتبها في مذهبه وفي أصول مذهبه ، ما أصابها من الضياع ، مثل « كتاب الرسالة » الذي ذكرتُه آنفاً ، و « كتاب مختصر لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام » ، [1] و « كتاب البسيط في شرائع الإسلام » ، و « كتاب الخفيف في شرائع الإسلام » ، ممّا أشار إليه أبو جعفر في تفسيره وفي هذا الكتاب ، وهُما ، إن شاء الله ، مُغْنيان أكبر الغَناءِ في تحرير بعض أصول أبي جعفر التي بنى عليها خلافه لمن سبقه من الأئمة ، رضوان الله عليهم .

...

تاريخ هذا الكتاب عندى

أمّا الآن ، فقد كانَ من تاريخ هذا الكتاب ، حين ظفرتُ بمصوّرةٍ من « مسند عليّ » ، ومن « مسند عبد الله بن عباس » ، منذ ثلاثين سنة ، أنّى عقدتُ النية يومئذٍ على نشره بلا تعليق ولا شرح ، فانتدب لمعاونتى على هذه النيّة أخى وصديقى أستاذنا أحمد راتب النَّفاخ ، فنسخ لى بخطه « مسند عليّ » ، وذلك فى سنة ١٣٧٨ هـ ، (١٩٥٨ م) ، ثم وقعتُ فى أسر الطُّغاة نحواً من سنة ، (فى سنة ١٩٥٩ م) ، فلمّا أذِنَ الله وخرجتُ طلِيقاً ، فترت هِمَّتى ، وبفتورها انحلَّ عَقْد هذه النيّة شيئاً فشيئاً حتى نسيتُ الكتاب أو كدتُ . ثم كانَ ما شاءَ اللهُ ، وضَمَّنا المجلسُ أنا وأخى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى ، رئيس جامعة الإمام محمد ابن سعود ، فى سنة ١٣٩٦ هـ ، وجاء ذكر تفسير أبى جعفر الطبرىّ ، ثم تطرَّقَ بنا الحديثُ إلى ذكر « كتاب تهذيب الآثار » ، فاستخرجتُ له ما عندى من مصوّرة

---

(١) أثبت فى آخر هذا الجزء (٢٨٩ – ٢٩١) فصلاً من هذا الكتاب ، ألحقه الناسخ بآخر « مسند على » .

الكتاب ، فلما تصَفَّحه حثَّنى على طبعه حثًّا شديدًا ، ولم يُفْلِتْنى حتى استخرج منى وعْداً بذلك . وعلى عَظيم منزلته فى نفسى ، فقد غلبتنى عادَتى إذا فترتْ همَّتِى ، وظلَّ الوعْدُ معلَّقاً بين الخُلْفِ والوفاءِ ، وأرختْ عليه الأيَّام والليالى الطوالُ سُدولَهَا ، حتى فاجأنى وأخذنى أخذاً شديداً ، يطالبنى بإنجازِ الوعد المعلَّق ، حتّى استحييتُ من نفسى واسْتجبْتُ له .

وإنجازاً للوعدِ المشُوبِ بفتور الهمة ، بدأتُ أراجعُ ما نسخه لى أخى الشيخُ النفّاخ على المصورة ، ثم عزمتُ على أن أقْصِر عملى على تخريج أحاديثه تخريجاً مُوجزاً ، من الكتب الستّة ، ومن « مسند أحمد » ، ومن « المستدرك » للحاكم ، ومن « شرح معانى الآثار » للطحاوى ، ومن كتابَىْ الحافظ الهيثمى « مجمع الزوائد » و « موارد الظمآن ، إلى زوائد ابن حبان » ، ومن « السنن الكبرى » للبيهقى ، وبعض الكتب الأخرى ما استطعتُ .

وبعد أن قطعتُ شوطاً طويلاً وبدأتُ فى طبع « مسند على » هذا ، ازددت خبرة بالكتابِ ، فتبيّن لى أن قصَّرت أشدَّ التقصير ، حين تركتُ شرحَ أسانيده وتفسيرَها والكلامَ على رجالها ، فقد وقفت على فوائد جليلة جدًّا فى أسانيد أبى جعفر ، صححَّت كثيراً مما وقع فى تفسيره خاصَّةً وأزالت إبهامَ ما استبهم منه ، وقوّمت بعض ما وقع فى كتب الرجال ، وكشفت عن كثير ممّا يغمُضُ فيها ، ولا سيّما إشارات البخاريّ الموجزةُ فى كتابه « التاريخ الكبير » ، وذلك لأن « تهذيب الآثار » ، كتابٌ جامعٌ ، ولأنَّ أبا جعفر قد أدرك الأسانيد العالية بمصر والشام والعراق والكوفة والبصرة والريّ وغيرها من بلاد الإسلام .

ندمتُ على أنى تركتُ شرح الأسانيد فى أكثر « مسند علىّ » ، فعزمتُ على أن أتدارك ذلك فى « مسند عبد الله بن عباس » ، فأحرصَ على شرح أسانيده وتفسيرها ما استطعتُ ، مع الإيجاز غير المُخِلّ . ولكنّى تركتُ التعرُّض لتصحيح حديث أو تضعيفه ، واكتفيتُ بما قيل فى رجال الإسناد فى كتب الجرح

والتعديل ، توقِّياً منِّى لما أفرطَ فيه بعضُ المُحْدَثِين فى زماننا ، حين تعرضوا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها . ورأيتُ لنفسى أنَّ فى تخريج الأحاديث من دواوين السنة الصحاح ، ومن الكتب التى ذكرتُها آنفاً ، مع ما أذكره فى تفسير الإسناد ، ما يُغْنِى عن زيادة أزيدها من عندى ، لعلمى بقلّة بضاعتنا ، فى زماننا ، من معرفة وجوه القولِ الدقيق الشامِل الذى يُتيح لأحدنا الفصلَ القاطع فى التصحيح والتضعيف ومعرفة عِلَل الأحاديث . وفى كتاب أبى جعفر هذا ، « تهذيبِ الآثار » ، شاهدٌ يلوحُ على سُنَّة علماء الأمّة من السَّلَف فى هذا الأمرِ ، جزاهم الله أحسنَ الجزاءِ ، بذبِّهم عن سُنّة رسول الله ﷺ = فقد نهانى ما فيه من العِلْم ، عن أن أجترىء علَى التشبُّه بالفحولِ من علماء الأمّةِ ، بعلمٍ مُسْترضَعٍ بثَدْيِ من العَجْزِ وثَدْيِ من التقصير ، وأستغفر الله وأتوب إليه .

...

أوّل فهرس من نوعه لأسانيد الأخبار

واستدراكاً لما قصَّرتُ فيه فى عمل « مسند على » ، رأيتُ ، بعد طبع الكتاب ، أن أعودَ إلى عملٍ طويلٍ شاقٍ ، فيه سدٌّ للخلل الذى أحدثتُه بتركى شرح الأسانيد . فمنذ زمانٍ قديمٍ فى إبَّان الشباب ، بدا لى أن أنشىء فهرساً جامعاً لأسانيد الكتب الستة ، أبنيه على تقسيم رجال الإسناد إلى طبقات « الطبقة الأولى » ، طبقة الصحابة الذين أدّوا إلينا ما سمعوا ، أو شهدوا ، من قول رسول الله ﷺ وعمله وخبره ، « الطبقة الثانية » ، طبقة التابعين الذين حملوا ذلك عن الصحابة = « الطبقة الثالثة » ، طبقة تابعى التابعين = وهكذا حتى أنتهى بالإسناد إلى أصحاب الكتب الستة . غير أنّى انقطعت ، ولم أفعل شيئاً ذا بالٍ ، لأسبابٍ كثيرةٍ ، لا موضع لها هنا .

فعَلَى هذا الغِرار ، عزمتُ على أن أنشىء لما أنشره من كتاب « تهذيب الآثار » ، فهرساً لأسانيده ، أذكر فيه أسماء الرُّوَاة موضَّحة مبيَّنةً مفسَّرةً بعض

التفسير ، وسوّيته على خمسٍ طبقاتٍ ، مرتبة كلها على حروف المعجم ، هذا بيانها :

١ – « الطبقة الأولى » ، طبقة الصحابة والرُّواةِ عنهم ، أذكر الصحابىّ ، وأذكر تحته من روى عنه الخبر .

٢ – « الطبقة الثانية » ، طبقة الرواة عن الصحابة ، أذكر التابعىّ ، ثم أذكر تحته اسم الصحابى الذى روى عنه الخبر ، وأمامه اسم من روى عنه الخبر ، وأفصل بينهما بخط مائل هكذا (/) . وذلك يحدّد طرق الخبر الواحد ، مضبوطة معدودة .

٥ – « الطبقة الخامسة » ، طبقة شيوخ الطبرىّ ، ذكرت شيخ الطبرىّ ، وتحته اسم من روَى عنه من شيوخه حملة الآثار .

٤ – « الطبقة الرابعة » ، طبقة شُيُوخ شُيُوخ الطبرى . ذكرت اسم الشيخ ، وتحته اسم من روى عنه الخبر ، وأذكر شيخ الطبرى الذى روى عنه ، فاصلاً بينهما بالخط المائل (/) .

٣ – « الطبقة الثالثة » ، وهى طبقة واقعة بين الطبقتين الثانية والرابعة ، وهى طبقة جامعةٌ غير محدّدة العدد . وسأبين معنى ذلك بمثالٍ يوضحه ، بحديث ممّا رواه أبو جعفر قال :

« حدثنى يعقوب بن إبرهيم ، (٥) حدثنا ابن عُلَيَّة ، (٤) عن الجُرَيْرِىّ ، (٣) عن مُضَارب بن حَزْن ، (٢) عن أبى هريرة ، (١) ... » ، (وهو الخبر : ١٤) ، فيدخل فى هذه الطبقة الثالثة » رجُلٌ واحد ، وهو « الجريرىّ » عن « مضارب بن حزن » وحده ، لأنه خامس خمسة .

ثم رواه أبو جعفر من هذه الطريق أيضاً فقال :

« حدثنا أبو كريب قال ، (٦) حدثنا وكيع ، (٥) عن سفيان ، (٤) عن سعيد الجُرَيْرى ، (٣) عن مُضَارب بن حَزْنٍ التَّيْمى ، (٢) عن أبى هريرة ، (١) ... » ، (وهو الخبر : ١٥) ، فيدخل فى هذه « الطبقة الثالثة » راويان : « سفيان الثورى » عن « الجُرَيْرىّ » ، ثم « الجريرىّ » ، عن « مضارب بن حزن » ، فالإسناد الأول ، كما ترى ، أعلى من الإسناد الثانى .

فإذا زاد الإسناد رجُلاً فصار سبعة رجالٍ ، دخل فى هذه الطبقة ثلاثة رجالٍ ، وأمّا ما فوق ذلك فقليل لا يكاد يوجد . وإنما جعلتُ هذه « الطبقة الثالثة » ، جامعةً ، اختصاراً وتسْهيلاً ، ولأن ضبطَ طُرُق الحديث ، إنما يبدأ فى الحقيقة من عند التابعي ومن روى عنه ، ثم تتفرَّعُ الطرق بعد ذلك .

وفائدة هذا الفهرس بَينةٌ ، فهو كفيل بمعرفة طرق رواية أبى جعفر ، وطرقِ رواة أحاديثه ، وعَدَدها وحَصْرها وبيانِها وتفسيرها على وجه الضبط . فأيُّما إسنادٍ أشكل عليك اسم راوٍ من رواته ، أو أشكل عليك ضبطه فاطلبه فى هذا الفهرس ، تجده مضبوطاً مفسَّراً . وكنْ على ثقةٍ من أنى لم أقل فيه : « فلان ... » روى عن « فلان » ، وروى عنه « فلان » ، إلا بعد المراجعة الطويلة ، ولذلك لم أذكر فى شرحى للإسناد « روى عن فلان ، وروى عنه فلانٌ » ، اختصاراً ، واعتماداً على هذا الفهرس . وأنا أرجو بهذا الفهرس ثوابَ الله ، وعَسَى أن ينفع الله به أهل العلم ، فأنالَ به دعوةَ داعٍ منهم بظَهْر الغيب ، دعوةً أُصِيب بها خيراً فى دُنياى وآخرتى ، وهذا حَسْبى وفوق الحَسْب .

وهذا أوّل فهرسٍ من نوعه ، أنشأته تحقيقاً لبعض ما كنت أطمع فيه من الشُّرُوع فى حَصْر أسانيد الكتب الستة ، ووجوه اتفاقها وافتراقها ، ثم كان من النية يومئذ إتباعُه بفهارس كتب الأئمة ، كمسند أحمد ، وأبى داود الطيالسى ، والحميدى ، وأبى جعفر الطبرى فى التفسير ، وغيرهم من الأئمة ، ثم وقف بى العجزُ والتقصيرُ ، وتجاذُبُ دَواعى الهمة بين باب من العلم وبابٍ آخر منه . فأستغفر الله

تفريطاً لم أملك الخروجَ منه . وعَسَى أن تكون فهارسُ « كتاب تهذيب الآثارِ » ، سبباً فى تغمُّد بعض ما وقع منىّ من تفريط ، وأستغفر الله .

° ° °

ومن تتمة هذا الحديث عن الفهرس ، أنّى إذا ذكرت الرقم (العدد) مجرَّداً فهو رقم الخبر ، وإذا وضعت قبله (ص) ، فهو رقم الصفحة ، لأن الاعتماد الأوّل فى مثل هذا الكتاب هو على أرقام الأخبار ، ويستوى فى ذلك ما تجده فيه ، وما تجده فى تعليقى على الأخبار . وأيضاً ، فستجد فى متن الكتاب خطاً فاصلاً مائلاً (/) وأمامه فى الهامش رقم صغير ، فهذه أرقامُ دالة على صفحات المخطوطة التى نشر عنها الكتاب ، بترقيمى لها ، لأن المخطوطة خاليةٌ من الترقيم .

وكان فى المخطوطة ، حيث ذكر رسول الله ﷺ ، يُقْتَصر على قوله « صلى الله عليه » ، ككثير من النسخ العتيقة من كتب الأئمة ، فأحللت مكانها طُغْرَى : (ﷺ) ، [1] ولم أغيِّر شيئاً ، إلاّ ما لابدُّ منه ، وإلاّ نقط الحروف ، فإن النسخة عتيقةٌ غيرُ منقوطةٍ حروفُها ، إلاّ فى مواضع قليلةٍ يرادُ بها ضبطُ قراءة الحرفِ . ومن قاعدة كاتب النسخة ، أنه إذا شك وضع رأس صادٍ (صـ) دلالةً على الشكّ ، وقد أشرت إلى ذلك فى تعليقى على متن الكتاب ، حيث وقع ذلك . وكاتب نسخة « مسند علىّ » ، عارفٌ عالم متقنٌ بلا شكٍّ .

° ° °

---

(١) « طُغْرَى » مقصوراً كحُبْلى ، لفظة أعجمية ، كانوا يعنون بها ما يكتب فوق البسملة بالقلم الجلىّ ، متضمنة نعوت الملك وألقابه (شرح لا مية العجم ١ : ٩ للصلاح الصَّفدى) ، وينسب إليها شاعرنا العميد الطغرائى .

اعتذار

وقد كنتُ نويتُ أن أضمِّن هذه المقدمة فصلاً أبيِّن فيه منهجَ أبى جعفر فى تصحيح الحديث الذى يذكُرُه ، ثم يذكر بعد ذلك علله وما فيها من الكلام على بعض رجال إسناده ، وما عند أهل الحديث من القولِ فى تجريحه ، وما يقتضيه تجريحهم من عدّ الحديث سقيماً عندهم (أى ضعيفاً) غير صحيح = وما معنى قوله مع ذلك عند كُلّ حديث : « وهذا خبر عندنا صحيح سندُه ، وقد يجبُ أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غيرَ صحيح » ، مع أنّه لم يعدّلْ قطُّ رجُلاً ممن ذكروا فيه الجَرْحَ ، ولا ناقش جرحَهُم له ، فنفاه ووثّقه . وهذا غريبٌ جدًّا غيرُ مألوفٍ ، ويحتاجُ إلى إعادة النظر مرةً بعد مرَّةٍ فى قوله : « صحيحٌ سنده » ، ما معناه عند أبى جعفر ؟

بيد أنّى رأيتُ أن هذا الفصل لا يليقُ بالمقدمة ، لأنه ربَّما أخرجَها من أن تكون مقدمةً ، إلى أن تكون رسالة قائمةً برأسها على حِدَةٍ ، لما يجب أن يكون فيها من الإطالة بالنقل عن الكتاب كُلِّه ، حتى يتبيّن المعنى الصحيح لقوله المشكل فى الحديث الذى جُرِّح بعضُ رواته : « وهذا خبرٌ عندنا صحيح سنده » ، فأعرضتُ عن هذا الفصل ، لتبقى المقدمة مقدمةً ، لا رسالة .

هذا ، مع إقرارى بأنّه كان فصلاً لابُدَّ منه فى زماننا ، لما أشرتُ إليه آنفاً من إفراط المُحْدَثين منّا فى الإقدام على التصحيح والتضعيف ، مع سوءِ فَهْمِ العَّامة لمعنى « الضعف » فى الحديث ، وإلحاقهم إياه بأوهامهم بالموضوع من الأخبار التى يَنبغى طرحُها ، لأنها ليست من قوله ﷺ ، بأبى هو وأمِى . وليس هذا فحسبُ ، بل أغلظُ منه وأسوأُ ، ما انتشر فى زماننا من التهجُّم على الصحيح من سُنَّة رسول الله ﷺ ، ووصف بعض ما لا يوافق الأهواءَ من المعانى التى يتضمنُها الحديث ، بأن الحديث « موضوع » ، أو « ضعيفٌ » = بل أغلظُ من ذلك سوءًا ، سوءُ تأويل الحديث الصحيح أو الحديث الضعيف بلا علم ، ويُجْعَلُ ذلك التأويل

دِيناً ، من أطاعه فقد أطاع الله ، ومن عصاهُ فقد أَبَى . اللهُمَّ إنَّا نعوذُ بك فِتنٍ أطبقت علينا كقطَع الليل المُظلِم .

...

صفة نسخ الكتاب

وأختم هذه المقدمة بالحديث عن صفة ما على المخطوطات الثلاث الباقية من « كتاب تهذيب الآثار » ، على ترتيبها عند أبي جعفر . (١)

« مسند عمر بن الخطاب » (٢)

الصفحة الأولى من هذا المسند ، مكتوب عليها ، بخط مخالف لخط النسخة :

كتابُ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٢)

وفى حوض « الباء » من « كتاب » ، كتب كاتب بخطّ آخر ، « من مسند الإمام أحمد بن حنبل » (٣)

ثم تحت هذا أربعة أسطر مكتوبةٍ بخطّ متأخر مخالف أيضاً : (٤)

« حم الام ، (٥) وجاء النصر ، فعلينا لا ينصرون ،
« توكلت على الله ربّى ،
« وكفى بالله وكيلاً »

---

(١) وانظر ما سلف ص : ٩ .

(٢) مكتوب فى الأصل : « مستند » ، مكان « مسند » ، وهذا جهلٌ غريب جدًّا .

(٣) هذا جاهلٌ آخر ، كتب مالم يعلم ، فضلّلنا طويلاً عن هذا الجزء من تهذيب الآثار .

(٤) كتبه جاهلٌ ثالث كما ترى ، وغفر الله لهم جميعاً .

(٥) يعنى « حم » « الم » من فواتح السور ، كما هو ظاهر .

« كتبه محمد الحنفى ، عُفِى عنه »

وفى آخر الصفحة الأخيرة من هذا الجزء بخط الكتاب :

« تَم الجزء ، والحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله
« على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً
« يتلوهٌ : ذكر خبرٍ آخر من أخبار عمر ، عن رسول الله ﷺ :
« حدثنا عبد الله بن محمد الرازى ، ثنا إسحق بن منصور السَّلولىّ ، ثنا إسرائيل ، عن
« أبى إسحق ، عن عمرو بن شُرَحْبيل ، عن عمر قال : سمعت منادِى النبى ﷺ
« ينادى : لا يقربَنَّ الصَّلاةَ سكران . (١)
« ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله »

وفى هذا دليلٌ قاطع على أن الباق عندنا الآن ، هو جزءٌ من « مسند عمر بن الخطاب » ، ونسأل الله أن يهدينا إلى تمامه فى مخطوطة أخرى .

...

« مسند على بن أبى طالب » (٤)

الصفحة الأولى من هذا المسند ، مكتوب عليها بخط ناسخها

« الجزء الآخر من مسند على ، من كتاب
« تهذيب الآثار لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى
« رحمه الله تعالى » فيه من الرواة عنه :

ثعلبة بن يزيد	عَبّاد	أبو يَحْيَى حُكَيْم بن سعد	الصُّنابحىّ	عبد الله بن شداد	سعيد بن ذى حُدّان
هانىء بن هانىء	حلاّم الغفارى	أم موسى	هانىء ، مولى على	أبو فاختة	زياد بن حُدَير
أبو رَزِين	أبو مريم ، غير ما مَضَى	أبو الخليل	أمّ عمرو بن سليم الزُّرَقى	شريح بن هانىء	زاذان

---

(١) انظر تفسير الطبرى ، تخريج الخبر رقم : ١٢٥١٢

فى ملك الفقير إلى الله تعالى ، بملك صحيح شرعى
لعثمان بن الفخر الجيلى عفا الله عنه

الحمد لله حقَّ حمده
ذكر المؤلف فى هذا الجزء المبارك
« مسند أمير المؤمنين على
« ابن أبى طالب رضى الله عنه .
« وتكلم فيه على عِلَل الأحاديث
« ومالها من الشواهد والمتابعات
« وما يُحْتَاج إليه من بيان معانيها
« والجواب على ما أشكل على كلام الفقهاء »

وما انفرد بروايته عن النبى
صلى الله عليه ، ولم يُرْوَ لفظه إلاّ من طريقه

وفى آخر « مسند على » ، كتب الناسخ بخطه أيضاً :
« آخر مسند أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب رضوان الله عليه
« يتلوه إن شاء الله فى الذى يليه : ذكر مالم يمض ذكرهُ
« من حديث عبد الرحمن بن عوف رحمة الله عليه ، عن النبى ﷺ
« والحمد لله ربّ العالمين ، وصلواته وسلامُه على سيد المرسلين ، وعلى آله
وأصحابه وأتباعه أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

ثم ختم النسخة بفصلٍ نقله وكتب : « من مختصر لطيف القول فى أحكام شرائع الإسلام ، تأليف أبى جعفر »

...

« مسند عبد الله بن عباس »

على الصفحة الأولى منه ، مكتوب بخط الناسخ

« كتاب فى تهذيب الآثار ، وتفصيل معانى الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار ، تأليف أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى » رحمه الله . آمين .

أما الصفحة الأخيرة منه ، فقد عمد تاجر كتبٍ فيما أظنُّ فمجمج سطرين من الأسطر الثلاثة الأخيرة فى الصفحة ، حتى لا يكاد يستبين من حروفهما شيء إلا قوله « عورض جميعه » ، والسطر الأخير هو :

« والحمد لله وحده ، وصلواته على خيرته من خلقه محمدٍ وآله وسلم تسليماً

وعلى الصفحة الأولى والأخيرة من النسخ الثلاث ، خاتَمان لكوبريلّى ، رحمه الله وأثابه ، الأول : فيه

« هذا ما وقف الوزير أبو العباس أحمد بن الوزير أبى عبد الله محمد ،
عُرِفَ بكوبريلى ، أقال الله عثاره »

وخاتم آخر فيه :

« إنّما لكُلِّ آمرىءٍ ما نَوَى »

...

خاتمة

مرَّةً أُخرى ، بَعْثُ همَّتى إلى نشر ما بقى عندنا ، مما وقفنا عليه ، من « كتاب تهذيب الآثار » ، فضْلُه مصروفٌ كُلُّه إلى أخى وصديقى الجليل أبى فَهْدٍ ، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى ، فلولا حثُّه وتحريضُه ، لبقى فى مكتبتى كتاباً لمراجعتى ، لو كُتِب لى أن أراجعه ! فجزى الله أبا فهدٍ أحسن الجزاء ، بما استطاعَ أن ينفىَ عن همَّتى ما يُقْعِدُها منْ فتورٍ ومماطلة . واعترافاً بهذه اليد التى أسدَاها إلىّ ، حرصتُ على أن أخرجه أحسن إخراجٍ ، فى آنقِ صورةٍ ، ثم أتبع نصَّ الكتاب بفهرس الأسانيد ، وكان هذا أيضاً أَمَلاً لَقِى طريحاً فى حَوْمة الفتور والمماطلة لا تُقاربُه همَّتى منذ عهد الشباب الأوَّل ، فأحسن الله إليك ، أيُّها الصديق ، كما أَحسنت إلىَّ وإلى هذا الكتاب الجليل .

ثُمَّ قد أحسن الله إلى هذا الكتاب ، فتحلَّى بخط أخي وصديقي . أُستاذُ الأُسْتَاذِين ، وإمامُ الخطَّاطين في زماننا ، سيِّد إبرهيم ، حفظه الله ، وزاده من فضله ، وأتمَّ عليه نعمته ، وأبقاه لأمَّته ذُخْراً .

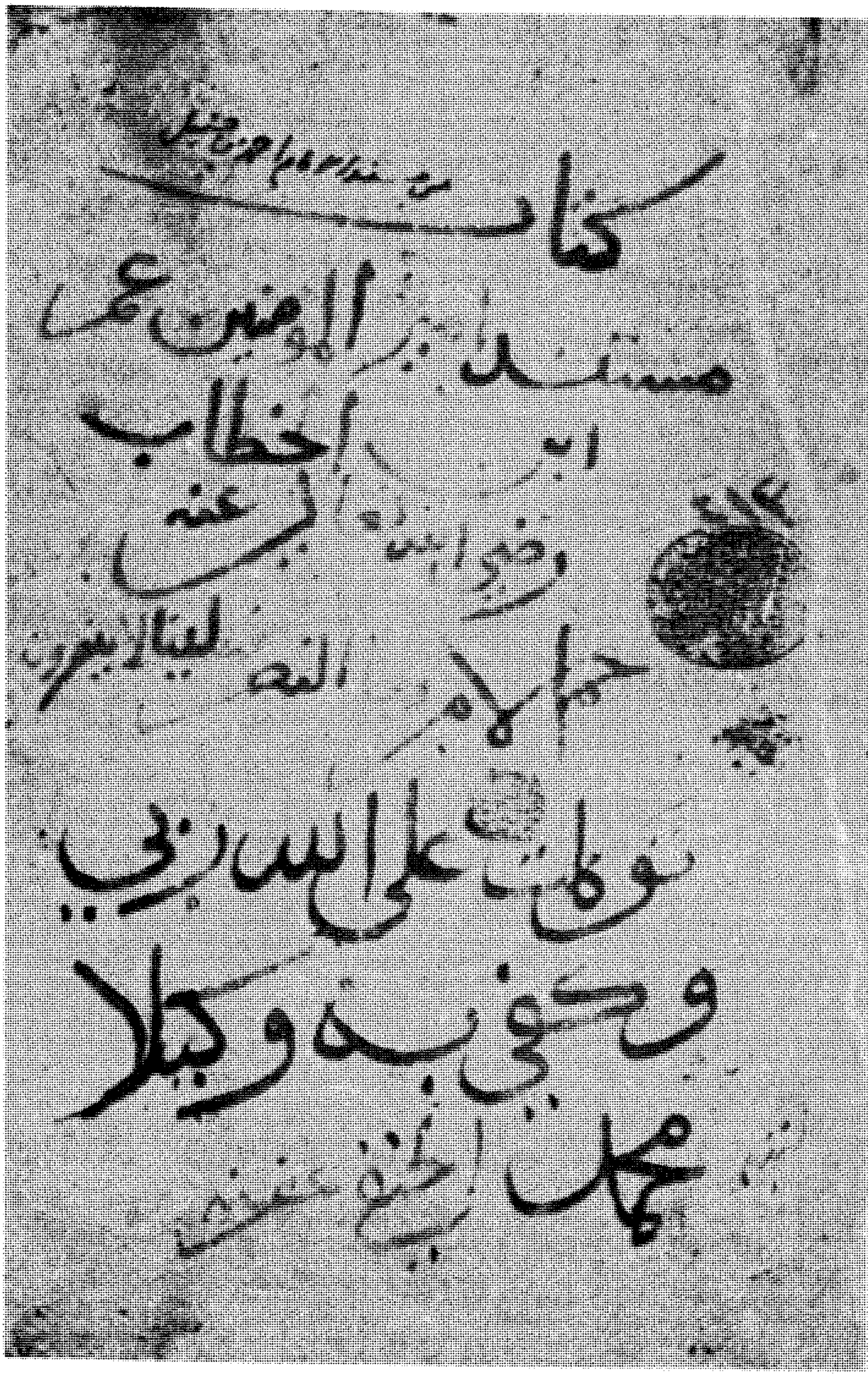
...

ولا يَسعني أن أُغْفِل فضل وَلَدى وصديقي الأستاذ رجب إبرهيم الشحات ، المعيد بجامعة الأزهر ، الذي أبَى أنْ يتركني وحدى ، فتولَّى نسخَ « مسند عبد الله بن عباسٍ » وقرأه معي على الأصل ، حفظه الله وبارك فيه = ولا ذكْرَ ولدى الأستاذ محمد أمين الخانجي وهو الذي تولى إدارة مكتبة الخانجي بعد أبيه أخي محمد نجيب الخانجي رحمه الله وحفيدِ أستاذي ، وأبي بعد أبي ، الكُتْبي الذي لم تَجُدْ بمثله الأيّام : « محمد أمين الخانجي » ، رحمه الله ، فهو الذي تولَّى جَمْع نص الكتاب ، وتولَّى إخراجَه بهذه الصورة الأنيقة ، وصبر عليَّ صبراً طويلاً ، هو وأعوانه في عمله ، حتى تم الكتاب جمعاً = ولاذِكْرَ ولدى الأستاذ محمود المدني ، صاحب مطبعة المدني ، بعد أبيه أخي وصديقي الشيخ علي صبح المدني رحمه الله ، فقد تولَّى طبع الكتاب كُلِّه ، على الوجه الذي تراهُ بين يديك ، وبذل فيه هو وأعوانُه في عمله من الجهد ما بذلوا ، ومن الصبر عليَّ أيضاً ما أطاقوا ، فالحمد لله الذي أكرمَ كتاب أبي جعفرٍ ، بإخلاصهم وصدقهم وحبهم لإتقان العمل .

اللهم إني أعوذ بك من فتنة القَوْل والعمل ، وأعوذ بك من التقصير والمَلَل ، وأسأَلك اللهُمَّ السَّداد والتوفيق ، وأضرعُ إليك في طلب مغفِرةٍ تتغمد بها إساءَتي ، وقُوَّةٍ منْك أتلافَى بها عَجْزي ، لا حول ولا قوة إلاّ بك . اللهمَّ بك أستعين ، وعليك أتوكل ، وإليك أُنيب ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين .

أبو فهر

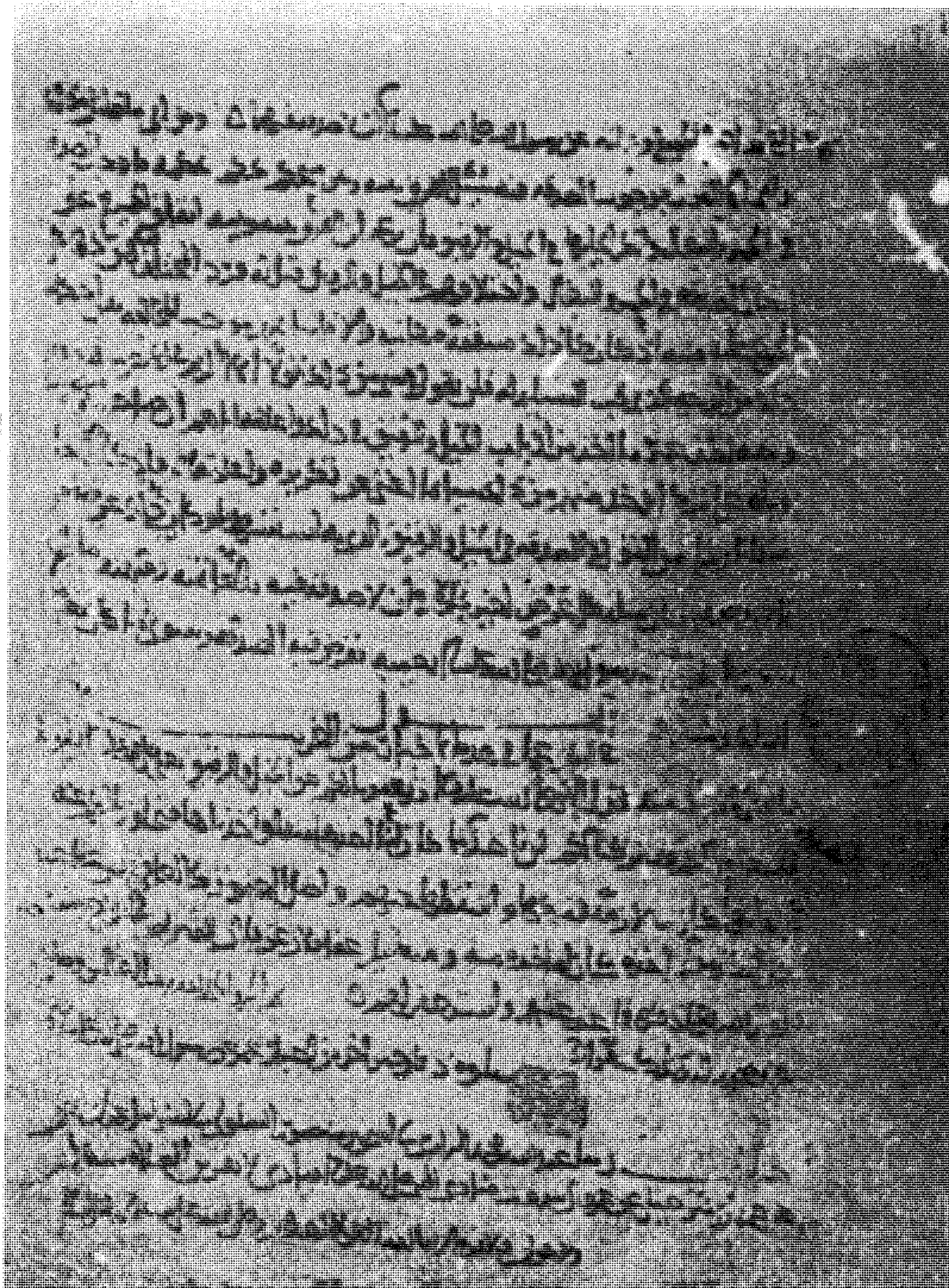
محمود محمد شاكر



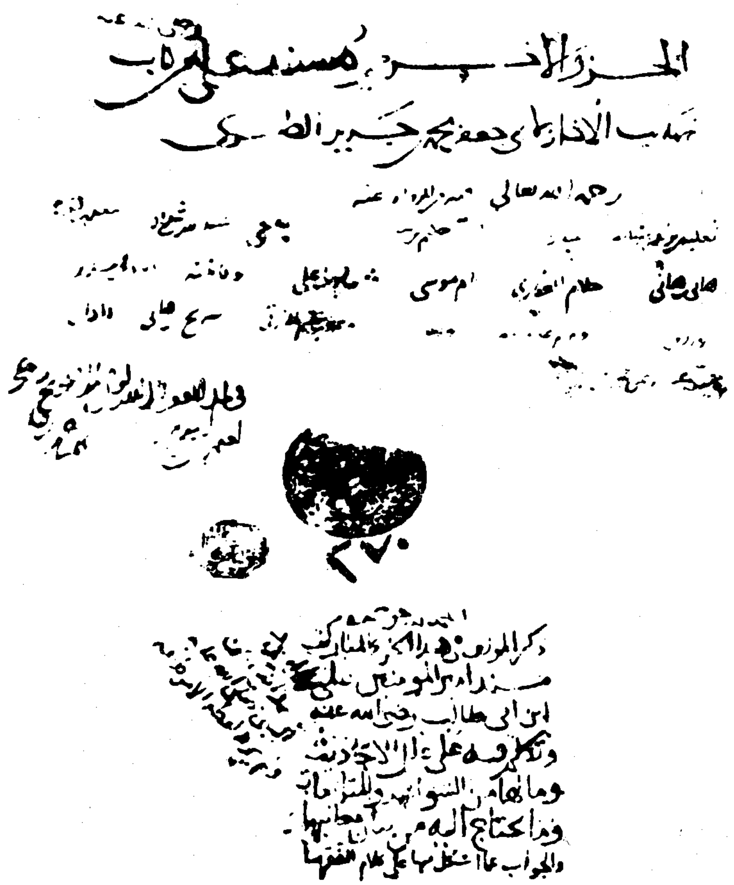
الصفحة الأولى من مسند عمر بن الخطّاب ، من كتاب تهذيب الآثار



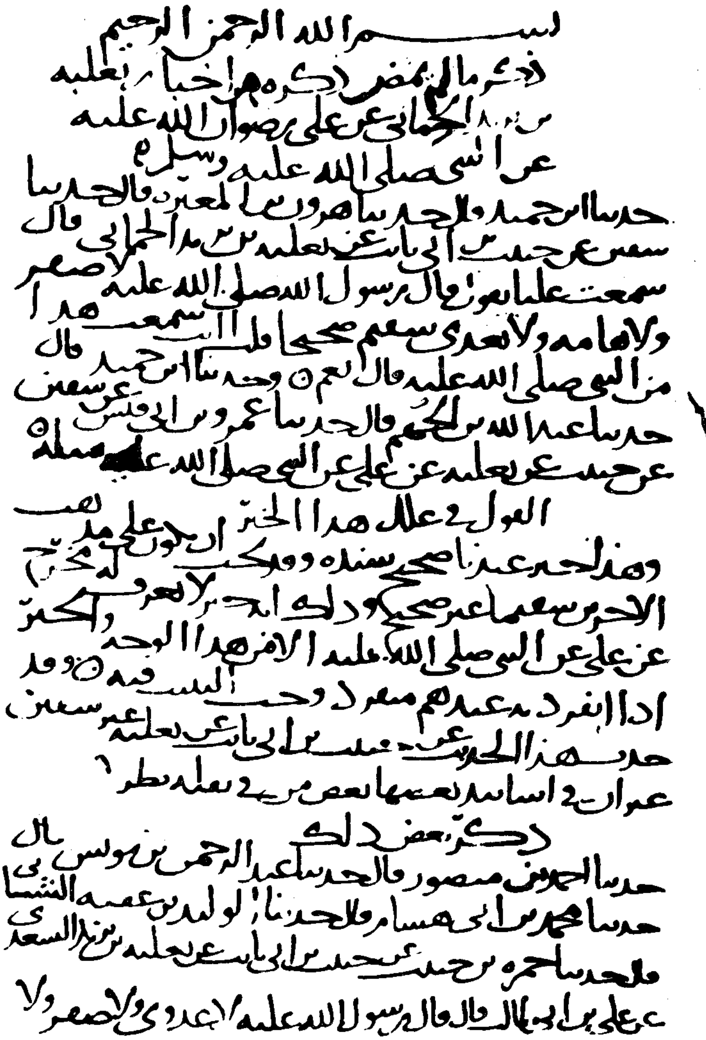
أول مسند عمر بن الخطّاب ، من كتاب تهذيب الآثار



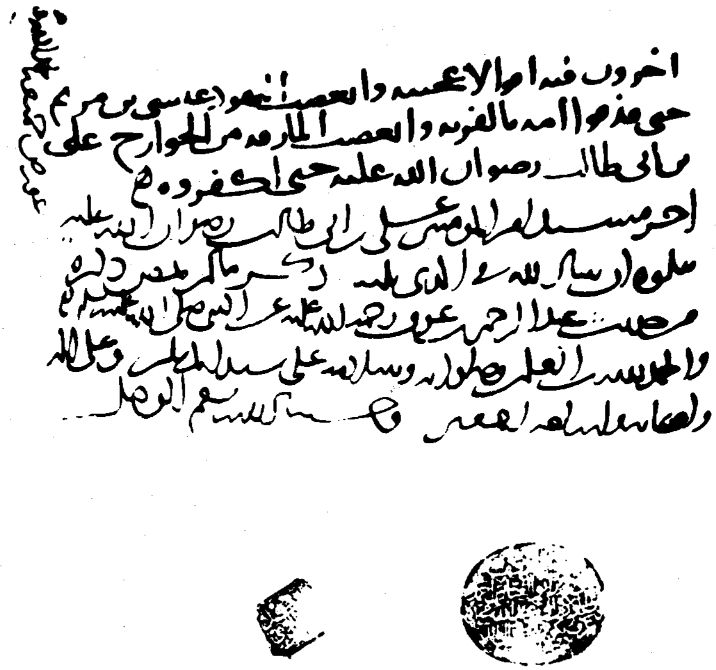
آخر مسند عمر بن الخطّاب ، من كتاب تهذيب الآثار



الصفحة الأولى من مسند علي بن أبي طالب ، من كتاب تهذيب الآثار


بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر ما لم يمض ذكره من أخبار ثعلبة
الحماني عن علي رضوان الله عليه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا ابن حميد قال حدثنا هارون بن المغيرة قال حدثنا
شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة بن يزيد الحماني قال
سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى الله عليه لا صفر
ولا هامة ولا عدوى فقيل له أنت سمعت هذا
من النبي صلى الله عليه قال نعم. وحدثنا ابن حميد قال
حدثنا عبد الله بن الحكم قال حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعبة
عن حبيب عن ثعلبة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله
القول في علل هذا الخبر
وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب
الآخرين سقيما غير صحيح وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج
عن علي عن النبي صلى الله عليه إلا من هذا الوجه والخبر
إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه. وقد
حدث هذا الحديث عن شعبة بن أبي ثابت عن ثعلبة عن شعبة
غير أن في أسانيد بعضها بعض من يجب في نقله نظر
ذكر بعض ذلك
حدثنا الحسن بن منصور قال حدثنا عبد الرحمن بن يونس [illegible] قال
حدثنا محمد بن أبي هشام قال حدثنا الوليد بن عمير [illegible]
قال حدثنا حمزة بن حبيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة بن يزيد السعدي
عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه لا عدوى ولا صفر ولا

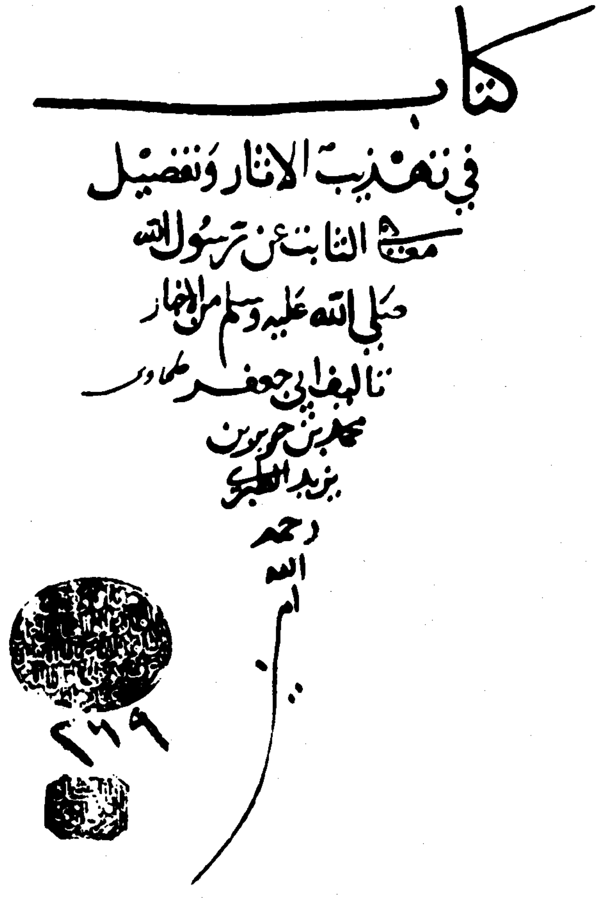
أول مسند علي بن أبي طالب ، من كتاب تهذيب الآثار



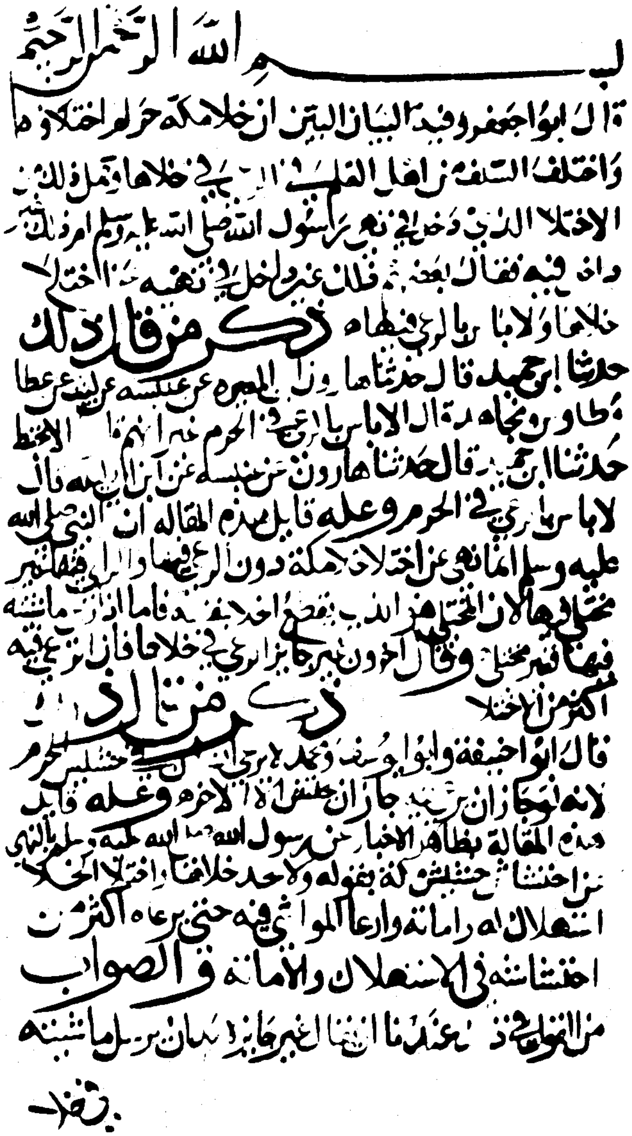
آخرون فيه أمر الإفراط والعصبية كاليهود في عيسى بن مريم
حتى قذفوا أمه بالفرية والعصبة اللازمة من الخوارج على
علي بن أبي طالب رضوان الله عليه حتى أكفروه
آخر مسند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه
يتلوه إن شاء الله في الذي يليه ذكر ما لم يحضرني ذكره
من مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيد المرسلين وعلى آله
وأصحابه وسلامه ... وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible]

آخر مسند علي بن أبي طالب ، من كتاب تهذيب الآثار



الصفحة الأولى من مسند عبد الله بن عباس ، من كتاب تهذيب الآثار


بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو جعفر وقد بينا البيان البين أن خلا مكة حرام اختلاؤه ما
واختلف السلف من أهل العلم [illegible] في خلاها وفي مثل ذلك من
الاختلاء الذي دخل في نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ذلك
وإن فيه فقال بعضهم [illegible] فلان عندي داخل في نهيه عن اختلاء
خلاها ولا بأس بالرعي في خلاها ذكر من قال ذلك
حدثنا ابن حميد قال حدثنا هارون بن المغيرة عن عنبسة عن ليث عن عطاء
وطاوس ومجاهد قالوا لا بأس بالرعي في الحرم [illegible] الاختلاط
حدثنا ابن حميد قال حدثنا هارون عن عنبسة عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال
لا بأس بالرعي في الحرم وعلة قائل هذه المقالة أن النبي صلى الله
عليه وسلم إنما نهى عن اختلاء خلا مكة دون الرعي فيها والراعي فيها غير
مختل بها إلا أن المختلي هو الذي يقطع [illegible] فأما [illegible] الماشية
فيها فغير مختل وقال آخرون غير جائز الرعي في خلاها فإن الرعي فيه
أكثر من الاختلاء ذكر من قال ذلك
قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد لا يرعى [illegible] حشيش الحرم
لأنه لو جاز أن يرعى جاز أن يحتش [illegible] الحرم وعلة قائل
هذه المقالة بظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهي
عن اختلاء حشيشه [illegible] بقوله ولا يختلى خلاها وإن الاختلاء
استهلاك له وإماتة وإرعاء المواشي فيه حتى ترعاه أكثر من
احتشاشه في الاستهلاك والإماتة والصواب
من القول في ذلك عندنا أنهما غير جائزين [illegible] ماشيته
[illegible]

أول مسند عبد الله بن عباس ، من كتاب تهذيب الآثار

وقال آخرون إنما ينتفع من إهاب الميتة بما كان من إهاب ما
كان حلالاً أكل لحمه لو ذكي فمات، فأما ما لا ذكاة له من
الحيوان محرم أكل لحمه لو ذكي فلا ينتفع بشيء من جلده
دبغ أو لم يدبغ

ذكر من قال ذلك

حدثنا ابن بشار قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا سفيان عن بسام
الصيرفي عن محمد بن علي قال كانت لعلي بن الحسين من جلود
الثعالب شيء يلبسه فكان إذا صلى لم يلبسه. وحدثني يعقوب
ابن إبراهيم قال حدثنا معتمر عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد
كانوا يكرهون أن يستمتع بشيء من مسوك السباع. وحدثني
يونس بن عبد الأعلى قال حدثنا أشهب بن عبد العزيز قال قال مالك
رحمه الله وسئل أترى ما دبغ من جلود الدواب طاهراً فقال إنما
يقال هذا في جلود الأنعام فأما جلود ما لا يؤكل لحمه فكيف
يكون جلده طاهراً إذا دبغ وهو مما لا ذكاة فيه ولا يؤكل لحمه

[illegible]
[illegible]

والحمد لله وحده وصلواته على خير من خلقه محمد وآله وسلم تسليما

آخر مسند عبد الله بن عباس ، من كتاب تهذيب الآثار